**OPEN ACCESS**
*MA'ARIF-E-ISLAMI (AIOU)*
*ISSN (Print): 1992-8556*
*ISSN (Online): 2664-0171*
*https://mei.aiou.edu.pk*

# أصول نظرية النقد النحوي لدى أبي حيان الأندلسي(دراسة تطبيقية على تفسير البحر المحيط)

**الدكتور عبدالصبور فخري**
أستاذ اللغة العربية المساعد بجامعة كابل

## Abstract

*The Noble Qur'an played an important role in the formation of Arabic grammar and enacting its laws, and grammar on the other hand played a prominent role in the interpretation of the Holy Qur'an, uncovering its secrets, and showing its protectionism and its merits. The necessity and the great and serious interest in grammar appeared on the part of linguists and grammarians because of corruption in the language of the people of Arabic and the spread of melody in the tongues of the speakers of the language of Dhad as a result of the mixing of Arabs with non-Arabs in living, intermarriage, trade, or anything else. Muslim scholars feared for the Arabic language to be lost and for the Noble Qur'an from misunderstanding and distortion, as happened in the previous divine books. So they began to collect the language through the different trips between the Arab tribes, listen to the sayings of the pure Arabs, memorize their poems, and then set the rules according to those audios.*

من الوضوح بمكان أن القرآن الكريم لعب دورا هاما في نشأة قواعد النحو العربي وسن قوانينه، كما أن النحو من جانب آخر لعب دورا بارزا في تفسير القرآن الكريم وكشف أسراره وإظهار يواقيته ودرره. وظهرت الضرورة و الاهتمام الجادان والكبيران بالنحو من قبل اللغويين والنحاة بسبب الفساد في لغة أهل العربية و انتشار اللحن في ألسنة المتحدثين بلغة الضاد نتيجة اختلاط العرب بغير العرب بالمعيشة أو المصاهرة أو التجارة أوغير ذلك. وبسبب دخول الأعاجم في الإسلام ومحاولتهم لفهم القرآن الكريم ووقوعهم في أخطاء، فخاف الغيورون من علماء المسلمين على اللغة العربية من الضياع وعلى القرآن الكريم من سوء الفهم والتحريف كما حصل للكتب السماوية السابقة؛ فبدأوا باستجماع اللغة من طريق الرحلات المختلفة بين القبائل العربية واستماع أقوال العرب الفصحاء وحفظ أشعارهم ثم وضع القواعد حسب تلك المسموعات.

منذ أن وضع العلماء باكورة القواعد النحوية اتخذوا في سن القوانين مناهج و أسسا خاصة بهم، فمن هنا اختلفوا في الأصول التي اتخذوها، وهذا ما جعل النحاة ينقد بعضهم بعضا وأدى اختلافهم في مناهج الدرس النحوي إلى الانقسام إلى مذاهب نحوية عديدة مثل مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة الأندلس ومدرسة مصر ومدرسة بغداد، ومعظم أئمة النحو يتبع إحدى هذه المدارس، وثمة علماء لم يتبعوا تلك المدارس بل استقلوا

بآراء خاصة بهم؛ بل هناك علماء عاشوا في دائرة مدارس نحوية خاصة ولكنهم خرجوا عليها في بعض الآراء، فكانت أصول مدرسة البصرة تختلف بعض الاختلاف عن الأصول والمعايير المقبولة عند الكوفيين وهكذا بقية المدارس النحوية، وهذا ما أدى إلى الاختلاف في النتائج التي توصلوا إليها.

منذ بدايات التأليف في النحو العربي عني بعض النحاة بالجانب النظري في النحو والبعض الآخر اهتم بالجانب التطبيقي، سواء في القرآن الكريم أو الشعر العربي أو الحديث النبوي الشريف أو غيرها من فنون القول.

من أبرز الشخصيات والعلماء الذين اهتموا بالجانب التطبيقي والنقدي للنحو من خلال الدرسات القرآنية الإمام أبوحيان الأندلسي صاحب تفسير "البحر المحيط" والذي ألف كتبا عديدة في النحو النظري أيضا منها ارتشاف الضرب من لسان العرب وشرح التسهيل للإمام ابن مالك وتذكرة النحاة ومنهج السالك وغيرها. فأبوحيان مشهور بقدرته الفائقة على نقد آراء النحاة، فمن خلال توجيه النص القرآني نحويا في تفسيره البحر المحيط نقد آراء معظم النحاة سواء كانوا من متبعي المذاهب النحوية(البصرة والكوفة والأندلس ومصر وبغداد) أو كانوا مستقلين غير داخلين في دائرة المذاهب المذكورة، وأكثر الشخصيات الذين تعرضوا لنقد أبي حيان في تفسيره البحر المحيط هم أبوعبيدة، والأخفش الأوسط، والفراء، وجارالله الزمخشري، وابن عطية، والعكبري وابن مالك.

وقد أشار أبوحيان من خلال مناقشاته لآراء أولئك الأعلام إشارات غير جلية و غير واضحة إلى الأصول التي يبني عليها نقده لهم، هذه الأصول مهمة جدا لدارس اللغة العربية، ومن هنا جاءت فكرة هذا المقال، فإنه يهدف إلى كشف تلك الأصول والأسس التي اختارها أبوحيان لنقد الآراء النحوية لكبار اللغويين والنحاة، وقد أشار إليها إشارات عابرة في ثنايا تفسيره ومن خلال كتبه الأخرى فاقتضى الأمر أن أقوم بجمع مناقشاته وأنواع النقد التي وجهها إلى النحاة ثم أدرسها في ضوء الأصول النحوية المفضلة عنده والأصول المذكورة عند علماء أصول النحو المتفق عليها لدى النحاة ليبرز من خلال ذلك الصواب والخطأ في نظريات أبي حيان النحوية.

قبل أن أشرع في سرد أصول نظرية النقد النحوي عند أبي حيان أريد أن أبين رأيه باختصار شديد في المذاهب النحوية وأهم المصطلحات والأساليب التي استعملها في توجيه النقد لها.

**موقف أبي حيان من المذاهب النحوية**

صرح أبوحيان –من خلال مناقشاته– أنه ليس متبعا لمذهب نحوي خاص اتباع متعصب وإنما يناقش الآراء في ضوء الأصول التي وضعها لنفسه ويكون رفضه أوقبوله من منطلق تلك الأصول– إلا في بعض المواضع– حيث يرفض أكثر الآراء لعدم موافقتها مع المسموع أو لعدم تطابقها لرأي الجمهور أو غيرهما من الأصول التي اختارها للاحتجاج. فهو في مواضع عديدة من كتابه البحر المحيط أو كتابه ارتشاف الضرب صرح بأنه ليس متبعا لمذهب نحوي معين. وقد عبر عن استقلاليته وعدم اتباعه الأعمى بقوله:"ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون

بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ"[١].وبقوله:"فإن لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقرآت لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة."[٢]وقوله:" ولم تقصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه، بل إذا صح النقل وجب المصير إليه."[٣] وبقوله:" ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة".[٤]

لعل القاريء –في بداية الأمر– يظن أن أباحيان مخالف لرأي البصريين لكونه صرح في الأقوال السابقة بعدم متابعتهم؛ بل من ينظر إلى آرائه الأخرى في البصريين، يتضح له أنه في الغالب يقف بجانب البصريين ويعلن مخالفته لمعظم آراء الكوفيين، وفي بعض الأحيان يعلن مخالفته لآراء الكوفيين لا لشيء بل لأنها تجانب رأي البصريين أولمخالفتها ما عليه البصريون.[٥] وقال في الارتشاف: " هذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون"[٦]، وقال:" والصحيح مذهب البصريين"[٧]. لعل هذا الدفاع عن البصريين جعل الدكتور شوقي ضيف أن ينعته بمتعبد البصريين، حيث قال:"دائما نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم".[٨]على سبيبل المثال: ذهب ابن مالك إلى اقتياس مجيء ضمير المفرد والمثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل على السواء وذكر مثالا من الشعر.فرد عليه أبوحيان بأن ذلك شاذ عند سيبويه فلا ينبغي أن يقاس عليه.[٩]

**مصطلحاته وأساليبه للنقد**

فهو عندما ينقد رأيا لمذهب أو لشخص يستخدم عبارات شتى تدل على عدم ارتضائه لذلك الرأي كما يستخدم عبارات أخرى تدل على ترجيحه رأيا أو اختياره آخر. فالعبارات والمصطلحات التي يستخدمها لهذا الغرض كالآتي: "قول عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية لا يجوز، كلام من لم يتأمل لسان العرب، ولا نظر في أبواب الاشتغال"[١٠] ويقول في موضع آخر: "ولم يسمع من لسان العرب"[١١]و" ولا أحفظ مثله في لسان العرب ، وينبغي أن لا يقدم على مثل هذا إلا بسماع من كلام العرب"[١٢]و" وهو خطأ في لسان العرب"[١٣]و" قول مرجوح[١٤]" ومذهب مرجوح"[١٥] و"وهو بعيد"[١٦] و" بعيد جدا"[١٧] و" مذهبه مردود"[١٨]، و" ليس مذهب المحققين من أهل العربية"[١٩] و" في غاية الضعف"[٢٠] و" لا نجيزه"[٢١]، و" ليس بجائز"[٢٢]، و"لا يقوم على ذلك دليل"[٢٣]، و" مذهب لا يقوم عليه دليل"[٢٤] ،و" هذا فاسد"[٢٥]، و" قول مرغوب عنه"[٢٦]، و" لا أعلم أحدا ذهب إلىذلك"[٢٧]و"لكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً وأن القرآن ينبغي أن ينزه عنه".[٢٨] وهوفي غاية الغرابة" [٢٩]، و" فمذهبه فاسد"،[٣٠] البدل بالمشتقات ضعيف" [٣١]، و" واستعماله على هذا الوجه قليل"[٣٢]،و" وليس هذا بصحيح"[٣٣]و" ولا يحفظ في غير هذا"[٣٤] و"وليس صحيحا"[٣٥]و"غيرصحيح"[٣٦]، و" لا يصح".[٣٧]ومثل هذه العبارات كثيرة جدا عنده ومكررة يصعب أن نلم بها جميعا ولا فائدة كبيرة من وراء استقصائها.

كما استخدم عبارات أخرى تدل على ارتضائه لرأي أو اختياره له وقد جمع السيوطي كثيرا من آرائه في كتابيه جمع الجوامع وشرحه "همع الهوامع" على النحو التالي:" وهذا بناءً على ما اختاره"[٣٨]و "والصحيح

عندي"[۳۹] و"الذي اختاره أن كلا منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما"،[٤٠] والذي نختاره"[٤١] والأصوب"[٤٢]، والأحسن"[٤٣] و " المختار"[٤٤] والأجود[٤٥] و" الذي أذهب إليه".[٤٦] وغيرها من المصطلحات والأساليب.

**أبرز القواعد التي اعتصم بها في نقد الآراء:**

لايرجح أبوحيان الآراء النحوية عن هوى كما لا يعترض على آراء أخرى بلا أساس علمي. بل اتخذ لنفسه أصولا وقواعد، و اختار موازين يزن الآراء بتلك الموازين ثم يصدر حكمه صريحا في ضوء تلك الموازين والقواعد من دون مجاملة؛ وهي كالآتي:

**الأول: جعل القرآن والقراءات المتواترة في أعلى مراتب الاحتجاج وعدم التفريق بينهما من حيث الحجية.**

يرى أبوحيان –رحمه الله– أن القرآن وقراءاته المتواترة أحسن ما يمكن أن يستشهدبه وهما أفصح من أي كلام فلا يمكن أن يرد مثال من القرآن أو قراءاته بل هما حجة على غيرهما من الأمثلة وهذا ما جعله يرد على من رفضوا بعض القراءات المتواترة أو حكموا على قرائها باللحن. وقد صرح غير مرة أنه لا يفرق بين القراءات المتواترة والقرآن الكريم. فمما قاله:« وهذا الترجيح الذى يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغى، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ، ومروية ثابتة عن النبى –صلى الله عليه وسلم– ولكل منها وجه ظاهر حسن فى العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة».[٤٧] وقال فى موضع آخر:«وقد تقدم أنى لا أرى شيئا من هذه التراجيح لأنها كلها منقولة متواترة قرآنا فلا ترجيح فى إحدى القراءتين على الأخرى»[٤٨] وقال أيضا:« وقد تقدم لنا غيرمرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين. ...وأن أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع. وقال ثعلب من كلام نفسه: إذا اختلف الإعراب فى القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب فى القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى، ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى، كان عالما بالنحو، واللغة، متدينا ثقة.»[٤٩]

ومن ذلك رده على الزمخشري والعكبري اللذين أنكرا قراءة أبي عمرو وقالون وإسماعيل بن جعفر وورش لقوله تعالى:" أأنذرتهم"[٥٠] الذين رأوها بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية وألف بينهما.[٥١] حيث قال أبوحيان عن هذه القراءة:" قراءة ورش صحيحة متواترة فلا ترد باختيار المذاهب ولا اعتبارلطعن الطاعنين فيها لأنها من السبع المتواتر"[٥٢].وقد رمى الزمخشرى بإساءة الأدب مع القراء السبع ونقلة القرآن. وفي معرض رده على لاحني قراءة ابن عامر لـ{فيكون}[٥٣] بالنصب الذين رموه بالضعف قال:" فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواترمن كتاب الله.»[٥٤] كما نقد رأي المبرد– وهو أحد أئمة مدرسة البصرة– حين حكم على أبي عمرو باللحن في تسكين{بارئكم}[٥٥] وهو يمنع التسكين في حركة الإعراب.و قال بحقه دفاعا عن قراءة أبي عمرو: « وماذهب إليه (المبرد) ليس بشئ، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . ولغة العرب توافقه على ذلك فإنكار المبرد لذلك منكر.[٥٦] ونقد رأي الذين رفضوا قراءة حمزة عند قوله: "تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ»[٥٧] وقوله تعالى: «وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ».[٥٨] بجر {الأرحام}

و{المسجد} عطفا على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وشدد في نقده لابن عطية والزمخشري قائلا: « وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشرى وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلا لهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين فى ذلك، وأنه يجوز،.... وأما قول ابن عطية : ويرد عندى هذه القراءة من المعنى وجهان، فجسارة قبيحة منه لايليق بحاله، ولا بطهارة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم- قرأها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من فيّ رسول الله — صلى الله عليه وسلم- بغير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبى بن كعب، عمد إلى ردها بشئ خطر له فى ذهنه، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشرى، فإنه كثيرا ما يطعن فى نقل القراء وقراءاتهم»[٥٩] وقد أكد أبوحيان أنه لا يرجح بين قراءتين متواترتين:« وقد تقدم غير مرة أنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين.»[٦٠]

الثاني: تقرير القراءات الشاذة والاحتجاج بها في النحو ثقة بفصاحة قارئها:

لقد تتبعت آراء أبي حيان عن القراءات الشاذة وجدتها مختلفة فيها حيث رد بعض القراءات الشاذة بشكل كامل ويستدل أنها تخالف سواد المصحب المجمع عليه، ويستعرض لبعض القراءات الشاذة ويخرجها على النحو دون أن يتعرض لإسقاطها، ويستعرض لبعض القراءات الشاذة في اللغظ ويحاول توجيهها على المعنى ويستعرض لبعض القراءات الشاذة وينبه عليها ثم يسقطها[٦١] ويستعرض لبعض القراءات الشاذة ويأخذ بها في الاحتجاجات النحوية يأخذها ثقة بفصاحة قارئها. فثمة قراءات شاذة رويت عن سعيد جبير أو عن الحسن البصري[٦٢] وغيرهما قررها أبوحيان ثقة بقرائها.[٦٣] ومنها قراءة النصب[٦٤] في قوله تعالى:« الحمد لله»[٦٥] قرأها هارون العتكى[٦٦] ورؤبة[٦٧]وسفيان بن عيينة. وقراءة رزين العقيلى[٦٨] لقوله تعالى: « الرحمن الرحيم»[٦٩] برفعهما وعلى قراءة أبي العالية[٧٠]بالنصب.كما دافع عن قراءة هبيرة بنونين وفتح الياء في{فننجيَ}.[٧١]

الثالث: جعل السماع مقدما على القياس بشكل عام وبخاصة إذا تعارضا:

اهتم أبوحيان في طول "البحر المحيط" وعرضه بهذه المسألة كثيرا وعند نقده لآراء النحويين احتج بالنصوص القرآنية وكلام العرب شعرهم ونثرهم كما جوز وقوع الماضي خبرا لكان من غير {قد}،وفاقا للبصريين بناء على كثرة السماع في القرآن الكريم وكلام العرب بغير(قد).[٧٢]ويرجح وقوع الفعل الماضي حالا غير مسبوق بـ{قد}بناء على السماع كما قال:" فمن شرط دخول قد على الماضي إذا وقع حالا زعم أنها مقدرة، ومن لم ير ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[٧٣]

ويرى إعمال {إن}مخففة، لأنه ثابت في كلام العرب وقال ردا على الكوفيين الذين يرفضون إعمالها مخففة:" وإعمالها مخففة لا يجيزه الكوفيون، وهم محجوجون بالسماع الثابت من العرب، وهو قولهم إن عمرا لمنطلق بسكون النون."[٧٤] وكمايرى وقوع الضمير رابطا في الجملة الحالية المنفية بـ{لم}، إبدال الاسم الظاهر بدل المضمر من ضميري الحاضر، جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس.[٧٥]

ففي بعض الحالات التي يرجح رأيا أو يحكم عليه بالصحة أو يختاره فيكون حكمه مبنيا على أن ذلك الرأي مسموع وارد في اللغة. فذكر في تصريف {تعيي وتحيي} الخلاف الذي بين النحويين ثم صرح برأيه مبنيا على السماع والقياس قائلا:" والصحيح أنه لا يقال: يعيّ بل إنه يقال يعْيي، هكذا السماع وقياس التصريف، لأن المعتل العين واللام تجرى عينه مجرى الصحيح، فلا تعلّ."[٧٦] ويرى أن {أول}يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال: أولةٌ وآخرةٌ بالتنوين، ثم قال: وهو محفوظ عندي ومسموع.[٧٧]

فهو كثيرا ما يرفض الآراء لعدم وجودها في لسان العرب، كما نقد من يرى {ثم} زائدة فقال:" ودعوى أنّ( ثم) زائدة وجواب (إذا) ما بعد (ثم) بعيد جداً ، وغير ثابت من لسان العرب زيادة (ثم)"[٧٨] ونقد من يرى جواز تقديم خبر {ليس} عليها، فقال:" وقدتتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله".[٧٩]وفي موضع من تفسيره ينقد من يرى احتمال مجيء الجملة الاسمية جوابا لـ{لو}فيقول:" لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً للو... ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل".[٨٠]ونقد في موضعٍ كلام من يرى جواز مجيء {لِمَ}بمعنى{لَمْ}للجزم. فقال:"والثابت في لسان العرب أن:{لِمَ}، لا يجزم ما بعدها ، ولم أر أحداً من النحويين ذكر أن {لِمَ} تجري مجرى :{ لَمْ} في الجزم.[٨١]

حكم ابن عصفور على حذف عائد الصلة غير الألف واللام إن كان العائد بعض معمول الصلة بالضعف، فرد أبوحيان قوله بورود حذفه في القرآن.[٨٢] وقال في معرض الرد على ابن مالك الذي جوز الحذف إذا تعين الحرف في الصلة والخبر بأن ما قاله ابن مالك:"لم يذكر أحد ذلك في الصلة، وإنما ذكره في الخبر، ولا ينبغي أن يقاس عليه، ولا أن يذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب".[٨٣] وجعل النحويون الروابط بين المبتدآت المتوالية في الأخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخرا لأول، وتال لمتلوه.مثل:"زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه" فذكر أبوحيان أن هذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة".[٨٤] هل يجوز اقتران {أن}المفتوحة المخففة بـ{ما} و{لما}؟ فذهب أبوحيان إلى منع ذلك لأنه لم يحفظ، فقال: فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع".[٨٥] ومنع حذف المنادى وإبقاء حرف النداء قبل الأمر والدعاء لأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل".[٨٦] كما منع ترخيم المركب تركيب مزج لما فيه ثلاثة لغات:بسبب البناء والإضافة ولأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم.[٨٧] رد أبوحيان على ابن مالك ذهابه إلى جواز مجيء {حيث} اسما لـ{إن} وقال إنه لم يسمع في العربية ألبتة.[٨٨]ورد على الذين يرون جواز الفصل بين ناصب المضارع وفعله بالنداء والدعاء قائلا: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب"[٨٩]

خالف أبوحيان الجمهور ومنهم سيبويه فيما ذهبوا إلى أنَّ {أَنْ}مع فعل الأمر تؤول بالمصدرية واستدلوا على رأيهم بدخول حرف الجر عليها. فقال أبوحيان في الرد عليهم:" جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيرية، ولا يقوى عندى وصلها به لأمرين: أحدهما: أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى

الأمر المطلوب. والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا يجوز ذلك."[٩٠] فهو خالفهم بسبب عدم وجود الأمثلة الواردة على ما ذكره الجمهور وسيبويه. وخالف ابن مالك فيما ذهب إليه من جواز مجيء {التي}بتشديد الياء فقال في الرد عليه:"لم يحفظ التشديد في التي".[٩١]

**الرابع: الفرار من الاستشهاد بالحديث الشريف**

لم يستشهد النحاة القدماء بالحديث الشريف ولم يعللوا لهذا الترك وجاء ابن مالك وكسر هذا الحصار واستشهد بالحديث الشريف في كتابه تسهيل الفوائد بكثرة، ثم جاء ابن الضائع فخالف ابن مالك و علل وبين سبب ترك القدماء لترك الاستشهاد بالحديث وتبعه أبوحيان[٩٢] في تنظير هذه المسألة فقال أبوحيان في شرح التسهيل:" قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب. وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب —كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين — لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم، لم تُنَقَل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله:" زوجتكها بما معك من القرآن"، " ملّكتكها بما معك من القرآن"، و"خذ ها بما معك من القرآن"، وغيرذلك من الألفاظ الواردة، فتعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواة بالمرادف، ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ.

والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا لا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال سفيان الثوري: " إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، وإنما هو المعنى".

ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم قطعا من غير شك أن رسول الله صلي الله عليه وسلم كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غيرلغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز، وتعليم الله ذلك له من غير معلم. والمصنف(ابن مالك) قد أكثر من

الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين؛ وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز. وقد قال لنا قاضي القضاة بدرالدين بن جماعة وكان ممن أخذ عن ابن مالك قلت له: يا سيدى، هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول. فلم يجب بشيء. قال أبوحيان: وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتديء: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولايستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول، كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟! فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث."[٩٣] وقال في الارتشاف في معرض رده على ابن مالك:" وزعم ابن مالك أنها (كأين) قد يستفهم بها واستدل بأثر جاء عن أبي على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون ومما لم يتعين أنه من لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة إذا أجازوا النقل بالمعنى."[٩٤]

الخامس: الأخذ بالأسهل والأوضح في تخريج الآيات القرآنية والأمثلة العربية و تعليل المسائل؛ والابتعاد عن التكلفات والتعليلات التي لا طائل تحتها:

لو ننظر في مؤلفات أبي حيان النحوية وفي تفسيره {البحر المحيط} يثبت لنا أنه كثيرا ما يرد رأيا من الآراء النحوية أوتخريج نحويٍّ في إعراب آية من الآيات القرآنية بسبب تكلفه وتأويله البعيد، ويؤيد رأيا آخر بسبب قلة التكلف فيه وبعده عن التأويل الشديد[٩٥]. فكان أفصح الكلام عنده أن يكون مستقيما نحويا لا يحتاج إلى التأويلات البعيدة المتكلفة.يقول أبوحيان:" والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة..."[٩٦]، ففي مجيء المتنازعين مصدرين، يرى أبوحيان إعمال الثاني من الفصاحة فقال: " والأحسن حمل القرآن على الأولى والأفصح"[٩٧] وقال في موضع آخر:" فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب ، وعلى ما جاء في القرآن".[٩٨] وقد رد على الزمخشري في بعض المواضع لما ذهب إليه من التكلف والتمحل ورماه بالتعسف، لايجوز أن يحمل القرآن عليه لعدم وروده في القرآن لقلته.[٩٩]كما رمى النحاة جميعا وتوجيهاتهم تجاه جمع {السنين} جمع المذكربالتكلف.[١٠٠] و حكم على تعليلات النحويين الذين عللوا لنصب المصدر الذي لم يسبقه الفعل بالتكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل.[١٠١]

**السادس: الاستشهاد بالشعر القديم ورفض الاحتجاج بشعر المتأخرين**

كان أبوحيان من أولئك النحاة الذين يستشهدون بالشعر القديم لقدمه ويعرضون عن الاستشهاد بالشعر المتأخر ولو كان صحيحا فصيحا، فحمله هذا على نقد من استشهد بشعر المولدين من الشعراء كأمثال أبي تمام وأبي فراس الحمداني مثلا.وقد نقد الزمخشري لاستشهاده بكلام أبي تمام فقال:"كيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره."[١٠٢]كما نقده لاستشهاده بشعر أبي فراس الحمداني حيث قال:" وعلى تقدير ثبوت ذلك في شعرهم لا حجة فيه لأنه لا يستشهد بكلام المولدين."[١٠٣]وقال

في موضع آخر:" لا حجة فيما سمعه الزمخشري من ذلك لعدم الحجية في كلامه؛ لفساد كلام العرب إذ ذاك وقبله بأزمان كثيرة."[١٠٤]

**السابع: مخالفة كثرة التعليلات النحوية وجلب التمارين غير العملية**

كان أبوحيان –رحمه الله– يخالف التعليلات البعيدة التي ذهبت المذاهب النحوية أو بعض النحاة الأفراد إليها. وقد صرح أكثر من مرة عن مخالفته لظاهرة التعليلات البعيدة.

فهو عند ما يدرس الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإعراب وهل هو أصل في الأسماء فرع في الأفعال أو العكس؟ قال:" هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبيرمنفعة"[١٠٥] وقال تعليقا على تعليل النحاة لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيث الساكنة للماضي دون أخويه، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مباديء اللغات ممنوع، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع.[١٠٦] وقال عند خلاف النحويين في معنى غيرالمنصرف:" هذا الخلاف لاطائل تحته"[١٠٧] وعند حديثه عن سبب ضم تاء ضمير المتكلم في مثل "كلمت" قال: وهذه التعاليل لايحتاج إليها، لأنها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل"[١٠٨]وقال في موضع آخر:" والأولى الإضراب عن هذه التعاليل لأنها تخرص[١٠٩] على العرب في موضوعات كلامها"[١١٠]وكما يقول في موضع آخر:"وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به"[١١١] ولما يبين الخلاف الذي حول عامل رفع المضارع فيذكر فيه سبعة أقوال ثم يبدي رأيه في النهاية:" ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي".[١١٢]

**الثامن : القياس على السماع الكثير ورفضه عند قلة المسموع**

كان أبوحيان " يقدم السماع على القياس وخاصة إذا تعارضا على نحو ما يتضح في بعض القراءات المخالفة للقياس ... وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانا مثل ابن مالك في القياس على الشاذ والنادر قائلا إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير."[١١٣]

يخالف أبوحيان أبا الفتح ابن جني الذي إبدال الألف همزة قياسا لورودها في الأمثلة المسموعة؛ [١١٤] ولكنه لايرى أن ينقاس لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس.[١١٥] ويرى أبوحيان أن تصحيح حرف العلة من الواو والياء شاذ لأن المسموع منه قليل. مثل: أجود ، وأعول ، وأطول . وأغيمت السماء ، وأخيلت ، وأغيلت المرأة وأطيب."[١١٦] ويرى أن هذه الألفاظ الإعلال فيها مقيس والتصحيح فيها شاذ. بينما يرى أبوزيد الأنصاري التصحيح فيها مقيسا بناء على هذه الألفاظ المسموعة.[١١٧] يرى أبوحيان حذف النون من {كان}"شاذا في القياس لأنها من نفس الكلمة، لكن سوغه كثرة الاستعمال، وشبه النون بحروف العلة"[١١٨]. وفي الوقت نفسه رد على ابن مالك الذي يرى جواز حذفه للتخفيف وثقل اللفظ، بأن التخفيف ليس هو العلة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة.[١١٩]كما رد عليه حين أجاز أن يجمع{حم} على حمون حال كونه يعترف بأنه لم يسمع فقال أبوحيان:" ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه، وجمع أب وأخوته بالواو النون كذلك شاذ فلا

يقاس عليه.[١٢٠] وقد رد عليه أيضا لما ذهب إلى بيان حذف الحرف الأخير من الفعل المضارع المعتل الآخر عند وقوعه مجزوما بأن حاذفه هو الجازم نفسه لكونها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته.فقال أبوحيان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع- لو بقيت- لاتحاد الصورة."[١٢١]

**التاسع: الاحتجاج بلغة قبيلة من القبائل الموثوق بها**

وذكرأبوحيان أمثلة عديدة تدل على أنه يحتج بلغة القبائل الموثوقة بها.[١٢٢]منها أنه يرى بعض النحويين أن {عسى}يسند إلى {أن} و{يفعل} ويجرد نفسه من ضمائر التثنية والجمع والتأنيث، والبعض الآخر يرون الإلحاق فيسند {عسي} بتلك الضمائر إلا أن السيوطي نقل كلام لأبي حيان في كتابه الهمع أن أباحيان يقول:" وقفت من قديم على نقل، وهوأن التجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين".[١٢٣] ومنها أنه عند الاختلاف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة بين المبرد الذي يمنع مطلقا وابن مالك الذي يجوزه مطلقا وينسب قوله إلى أبي عمرو وعن طريقه إلى لغة تميم، والجمهور الذي يجوزه في الشعر ويمنعه في النثر.رجح أبوحيان رأي ابن مالك بسبب استناده إلى المسموع وهو لغة تميم.[١٢٤]

**العاشر: عدم الأخذ بالحكم المبني على السماع القليل**

رد أبوحيان قول جمهور النحاة الذين يرون جواز حذف أحد مفعولي {ظن وأخواتها}فقال:"... وأن مذهب الجمهور الجواز لكنه عزيز جداً بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادراً وأن القرآن ينبغي أن ينزه عنه".[١٢٥] و يرد بعض الأحكام التي وردت عن الكوفيين أو ابن مالك الذي تبعهم في مثل تلك الآراء كما رد على ابن مالك إلى جواز مراعاة الشبه والوضعي فذكر أنه لم ير هذا إلا لابن مالك.[١٢٦]كما رد على ثعلب الذي جوز مجيء {فم} على {فمون} و{فمين} قائلا: وهو في غاية الغرابة."[١٢٧]كما رفض تجويز ابن مالك وقوع التنوين على {عشرين} وأخواته لأنها ليست جموعا فكان لها حق في الإعراب بالحركات قياسا على {سنين}. وسبب رفضه لقوله بأن إعراب {سنين} إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخر.[١٢٨] وفي معرض الرد على الكوفيين وابن مالك الذين يجعلون الأمثلة النادرة قياسا يقال عليها:" ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدلالات واختلطت الموضوعات".[١٢٩]

وفي مسألة نعت{أي} باسم الإشارة بشرط أن يكون منعوتا بذي {أل}، وذهب ابن عصفور[١٣٠] وابن مالك[١٣١] إلى الاقتصار على اسم الإشارة وصفا لـ{أي}، ولا نعت لاسم الإشارة لقول الشاعر[١٣٢]:

أيهذان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل

وقال في موضع آخر من الارتشاف:" ولا تبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة."[١٣٣]وكما قال:" فلا ينبغي إثبات قاعدة كلية بمحتمل ظاهر فيه".[١٣٤]

**الحادي عشر: اختيار استقراء قواعد النحو وإجماع النحويين ورد الآراء الفردية**

نجد في البحر المحيط أن أبا حيان يقبل بعض الآراء لأن النحاة أجمعوا عليها ويرد بعض الآراء الأخرى لما فيها السمة الفردية.نجد في "البحر المحيط" عبارات على صيغ مختلفة تدل دلالة واضحة أو تومىء إيماء إلى هذا المعنى سواء كانت تأييدا لرأي أو رفضا لرأي آخر.مثل قوله :" وهذا هدم لما استقر عند أئمة النحو"[١٣٥] وقوله " فهو قول مخالف لما أجمع عليه الكوفيون والبصريون"[١٣٦] وقوله:" وهذا مخالف لما يزعمه النحاة"[١٣٧] وقوله:" تأباه قواعد النحو"،[١٣٨]وقوله:" وقد نص النحويون"[١٣٩] ، وقوله:"بل النحويون كالمجمعين"[١٤٠] ، وقوله:" وأجاز النحويون"[١٤١]، وقوله:" والذي عليه النحويون"[١٤٢] وقوله:"وهو هدم للقاعدة النحوية"[١٤٣] وقوله:" وهو هدم للقاعدة المشهورة"[١٤٤]وقوله:" وهذا ذهول عن قاعدة العربية".[١٤٥] فقد رفض رأي المهاباذي الذي يعتقد أن {ظل} لا تستعمل إلا ناقصة فقال أبوحيان: "وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو:أنها تكون تامة."[١٤٦]كما رد على المطرزي لانفراده برأي فقال:" لم يصرح أحد بأن إعمال {لا}عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب {المغرب}ناصر المطرزي.حيث قال: بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملونها."[١٤٧]فقد حكم الزمخشري على {أنما}المفتوحة الهمزة، بالحصر لكونها فرعا من {إنما}المكسورة فحكم عليه أبوحيان بأن الزمخشري انفرد بهذا القول ولا يجوز، القول به."[١٤٨]

وقد اختار رأيا لكونه مشهورا وقال به الأكثرون؛ حيث يرى أن الفعل الذي يتعلق به {رب} يكون ماضيا معنى قول مشهور ورأي الأكثرين.[١٤٩] ونقد ابن خروف الذي يرى جواز مجيء {كأين}،{كأي}بألف وياء وقال: وهو الغالط لم يحك هذ أحد غيره".[١٥٠]

**الثاني عشر: ترجيح حكم على حكم بناء على أن الأصل يقتضي ذلك**

يرى أبوحيان أن بقاء الشيء على أصله أفضل من نقله إلا إذا وجد دليل مسموع يدل على نقله من ذلك الأصل فيعمل به، فإن لم يدل سماع ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه. ذكر أبوحيان أن {ألا}بسيطة لا مركبة ويعتبردعوى التركيب خلاف الأصل وقد رد استدلالات من يرى أنها مركبة وضرب على ذلك عددا من الأمثلة والشواهد.فقال:" والذي نختاره أن {ألا} التنبيهية حرف بسيط ، لأن دعوى التركيب على خلاف الأصل[١٥١]. وذكر سبب مجيء مصدر {الصيام} على {فعال} وهو مشتق من الأفعال التي عين الكلمة منها حرف العلة واللام منها صحيح.وكان الأصل أن يأتي على وزن {فعول}ولكن سبب عدوله عن هذا الوزن استثقال الواوين. وقد جاء شيء من كلام العرب على الأصل.مثل: فوور.[١٥٢] ويرى السمين الحلبي أن {الصيام } كان في الأصل {صوام}فأبدلت الواو ياءً.[١٥٣] واختلف النحويون حول {لكن} أهي بسيطة أم مركبة؟ وذهب أبوحيان إلى أنها بسيطة ونعت قول القائلين بأنها مركبة بالفساد.[١٥٤] اختلف النحويون في

كون{كأيّن} مركبة أو بسيطة فذهب أبوحيان في البحر إلى كونها بسيطة مطابق الأصل، ورد على القائلين بتركيبها قائلا:" ادّعاؤهم بأنها مركبة.... دعوى لا يقوم على صحتها دليل..."[١٥٥] "وقال في الارتشاف عن {كأين}:" قال بعض أصحابنا ويحتمل أن تكون بسيطة. ثم قال:" وهذا الذي كنت أذهب إليه قبل أن أقف على قول هذا القائل."[١٥٦] وذهب إلى أن {منذ} و{لن} و{أما} بسيطة غير مركبة لأن الأصل فيها عدم التركيب.[١٥٧]

**الثالث عشر: عدم بناء الحكم على تقديم ما حقه التأخير أو العكس إلا في وقت الضرورة**

يؤكد أبوحيان على عدم جواز التقديم والتأخير إلا في الضرورة والضرورة عنده في الشعر فقط. وقد عبرعن هذه الفكرة بعبارات مختلفة مثل:" التقديم والتأخير مما يختص بالضرورة"[١٥٨] ومثل قوله:" فزعم قائله أن ذلك على التقديم والتأخير ، وهذا لا يكون عندنا إلا في الضرائر[١٥٩]"[١٦٠]ومثل قوله:" لكن التقديم والتأخير هو مما يختص بالضرورة ، وننزه القرآن عن حمله عليه"[١٦١]وقال في موضع آخر في معرض نقده لرأي الزمخشري:" وكثيراً ما ذكر هذا الرجل التقديم والتأخير في القرآن ...وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر ، وهو من أقبح الضرائر ، فينبغي بل يجب أن ينزه القرآن عنه ."[١٦٢] ومثل قوله" ولا يصار إلى التقديم والتأخير إلا لمعنى يقتضي ذلك ، أو بتوقيف ، أو فيما لا يمكن فيه إلا ذلك"[١٦٣]ومثل قوله:" ولا ضرورة تدعو إلى التقديم والتأخير".[١٦٤] ومثل:" والتقديم والتأخير، ذكر أصحابنا أنه من الضرائر، فينبغي أن ينزه القرآن عنه "[١٦٥] ومثل:" ولأن التقديم والتأخير لا يذهب إليه إلا عند الضرورة."[١٦٦] والأمثلة على ما ذكرنا كثيرة في البحرالمحيط .[١٦٧]

**الخاتمة**

أختم هذا المقال بجملة من النتائج التي توصلت إليها وهي كالآتي:

أولا: كان أبوحيان عالما متبحرا في العربية صرفها ونحوها وأساليبها الشائعة والنادرة فهو يحلل في بعض الأحيان بعض التخريجات النحوية حسب الأساليب العربية التي اطلع عليها من لسان العرب القدماء، ويظهر من ذلك أنه حفظ ألوفا من التراكيب النثرية والأبيات الشعرية من متقدمي العرب حتى صارت لديه ملكة واقعية في دراسة القواعد وكذلك في أثناء تفسيره للآيات القرآنية وتخريجها على النحو الذي يرى أن تخريجه أصح التخاريج وأقربها إلى اللغة الفصحى المقبولة لدى الفصحاء.

ثانيا: رغم أن بعض العلماء رموا أبا حيان بالتعصب للمذهب النحوي البصري ولكني من خلال الدراسة في هذا المقال ومن خلال كتابة الرسالة لمرحلة الدكتوراه وجدته غير متعصب أعمى، كم وجدت مسائل نحوية ناقش فيها آراء المذاهب النحوية المختلفة فلم يأخذ برأي البصريين، بل فضل رأي الكوفيين وذكر دليل رده لرأي مدرسة البصرة بعبارات صريحة واضحة.

ثالثا: لا يفرق أبوحيان بين القرآن والقراءات من حيث الحجية في النحو ويرد على النحاة الذين لحنوا القراء السبعة في بعض القراءات بل يعتبر تلحين القراءات السبعة قريبا من الردة وهذا ما جعله يشنع على الزمخشري

وابن عطية وغيرهما لردهما بعض القراءات السبعة. وهكذا أعلن الحرب على كل من يمس القراءات القرآنية بتلحين قارئ من قرائها وقد صرح في مواضع عدة من تفسير بهذا الرأي.

رابعا: لم يتخذ أبوحيان من القراءات الشاذة موقفا واحدا بل له مواقف متعددة منها: أنه يقبل بعض القراءات الشاذة ثقة بقارئها إذا كانت القراءة مروية عن قارئ فصيح مثل قراءة بعض الصحابة أو التابعين الكبار مثل سعيد بن جبير والحسن البصري وغيرهما ويخرج بعض القراءات الشاذة على المعنى إذا كانت متفقة مع بعض اللهجات الفصيحة. ويشير أبوحيان إلى بعض القراءات الشاذة ويبين شذوذها، ويثبت بطلان بعض القراءات الشاذة ويبين حقيقتها؛ حين يرى أنها لا تطابق السماع الصحيح ولا القياس النحوي.

خامسا: يعتمد أبوحيان على السماع الكثير وكثيرا ما رفض بعض الآراء مستدلا بأن تلك الآراء مبنية على المسموع القليل. وفي مواضع قليلة ثبت للباحث أنه خالف هذا الأصل في بعض المواضع رد آراء بعض النحويين مستدلا بأن تلك الآراء مبنية على المسموع القليل وهي تتجاوز خمسة أبيات من الشعر الصحيح السند المروي من الفصحاء ولكنه في بعض المواضع بنى آراءه على بيت واحد من الشعر.

سادسا: يتتبع أبوحيان السهولة واليسر في تخريجاته للآيات القرآنية في المسائل النحوية والإعرابية وله في ذلك رأي سديد ومقدرة فائقة خاصة في نقد الآراء حيث أورد في بعض المواضع من التفسير تخريجات المعربين المختلفة وربما بلغ بعضها خمسة عشر تخريجا ثم يرفض تلك التخريجات كلها ويخرج الآية تخريجا إعرابيا يعتبره أسهل وأوضح من جميع تلك التخريجات. هذا يجعله يوجه النقد إلى كثير من النحويين الذين يخرجون بعض الآيات ويتهمهم بأن تأويلاتهم بعيدة متفلسفة لا علاقة لها بالنحو.

سابعا: اتخذ من الاستشهاد بالحديث الشريف في المسائل النحوية موقفا سلبيا تماما لأنه يرى أن الأحاديث النبوية رويت بالمعنى وبواسطة الأعاجم الذين تعلموا اللغة العربية بالاكتساب لا عن سليقة، ولم أقف في البحر المحيط على استشهاد واحد منه بالحديث الشريف؛ بينما يعد آراء سيبويه النحوية مثالا يحتذى ويرد على بعض النحويين بسبب مخالفتهم لسيبويه وهو أحد الأعاجم وتعلم العربية بالاكتساب كبقية العلماء الأعاجم ورواة الحديث. فهذا اضطراب منه في الحكم والموقف.

ثامنا: يقبل القياس والتأويل مع الشروط متأثرا بمذهب ابن مضاء الظاهري دعى إلى إلغاء التعليلات النحوية ولكن لم يكن تأثره به إلى هذا الحد بل هو أيضا دعى إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث.

تاسعا: تبين أنه تخلى عن التعليلات السقيمة أو المفترضة وعاب على النحويين انشغالهم بها؛ لأنه يرى أنه لا فائدة من ورائها، مع ذلك فقد خاض في بعض تلك الخلافات وقام بترجيح رأي وتضعيف آخر دون أن يستند إلى السماع.

عاشرا: للإجماع واستقراء كلام العرب دور بارز عند أبي حيان فهو يأتي في المرتبة التي تلي السماع من حيث الأهمية وقد أكثر من الاستشهاد به في إثبات القواعد وتخريج إعراب القرآن أو في رد بعض الآراء مستدلا

بأنه لم يره في دواوين العرب.

حادي عشر: يتجنب أبوحيان من حمل القرآن الكريم على الأمثلة النادرة والشاذة والمتكلفة والمعللة تعليلا بعيدا بل يتحرى في تخريج الآيات النحوية والإعرابية جانب الوضوح واليسر والسهولة؛ ولذلك نجد في تفسير البحر المحيط أنه ذكر في مسألة واحدة أكثر من خمسة عشر رأيا ثم يردها جميعا لابتعادها عن السهولة واليسر واتسامها بالتكلف والتعقيد.

## الهوامش

[1] – محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ۲۰۰۱م، ج ۳ ص١٦٧.

[2] – البحر المحيط ٣٧٧/٢.

[3] – البحر المحيط ٤٦/٢.

[4] – البحر المحيط ٢٧١/٤.

[5] – انظر البحر المحيط (غير المحقق) ١١٣/١، ١٤٦، ٣٨٠، ٣٦١/٦، ٣٦٢، ٢٧/٧، ٢/ ٤٧٦، ٤٨٩، ٤٩٥، ٨٦/٣، ١٧٤، ٣١٣، ٤٩٦، ٣٩/٤، ٤٥٦، ٢٤٠/٥، ٤٠٩.

[6] – ارتشاف الضرب ١٤٣٦/٣و ١٢٢٨و ١٢١١و ١٦٧٤/٤( من طريق الاختيارات النحوية لأبي حيان ص ٢٦.

[7] – ارتشاف الضرب ١٨٦٨/٤(من طريق المرجع السابق ص٢٦).

[8] – المدارس النحوية ص٣٢٢.

[9] – انظر همع الهوامع ١٩٩/١

[10] – البحر المحيط ٤٢٠/٧.

[11] – البحر المحيط ٢٠٣/٨.

[12] – البحر المحيط ٢٨٧/٧.

[13] – البحر المحيط ٢٥٩/٧.

[14] – انظر البحر المحيط ١١٥/٢؛ و٣٧٩/٤، ٢٥٩/٦.

[15] – انظر البحر المحيط ١٦٢/٣، ٢٦٤، ٥٣٧/٥، ٤٩٧/٦.

[16] – انظر البحر المحيط ٤١/١، ٥٣، ١٦٧، ٢١٤و غيرها

[17] – انظر البحر المحيط ١٨٥/٢، و١١٠/٥.

[18] – انظر البحر المحيط ٦٠/١.

[19] – انظر البحر المحيط ١١٤/١، و٥١٤/٥.

[20] – انظرالبحر المحيط ٤٩٧/٦.

[21] – انظرالبحر المحيط ١١٩/١، و٤٠٦.

[٢٢] – انظر البحر المحيط ٢٢٢/١.
[٢٣] – انظرالبحر المحيط ٣٢٢/٦.
[٢٤] – انظر البحر المحيط ٣٦٣/١.
[٢٥] – انظر البحر المحيط ٤١٦/٣.
[٢٦] – انظر البحر المحيط ٢٨/٥.
[٢٧] – انظرالبحر المحيط ١٥١/٣.
[٢٨] – البحر المحيط ١٢٨/٣.
[٢٩] – جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد شمس الدين، دارالكتب العلمية ، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨. ١٥٥/١.
[٣٠] – همع الهوامع ٢٦٨/١.
[٣١] – همع الهوامع ٢٦٢/١.
[٣٢] – همع الهوامع ٢٧٥/١.
[٣٣] – همع الهوامع ٣٦١/١.
[٣٤] – همع الهوامع ٣٨١/١.
[٣٥] – انظر البحر المحيط ٤٧٧/٦، و٤٣/٨، و٣٥٤.
[٣٦] – انظر البحر المحيط ٤٠١/٧.
[٣٧] – انظر البحر المحيط ٦١/٤، و ٤٤٢/٥، و٤٨٣، و٤٥٨/٨.
[٣٨] – همع الهوامع ٢٤٩/١.
[٣٩]– انظر البحر المحيط ٧٥/١، ١١٠، ١٤٤، و١٥٤، و٢٥٨، و ٢٦٧، و٤٦١، و١٣٨/٢، و ١٤٠، ٢٨/٣، و٧٩، ٢٦٦/٥. وغيرها.
[٤٠] – همع الهوامع ٣١٣/١.
[٤١] – أنظر البحر المحيط ٣٠٨/١، و٣٣٣، و٣٥٣، و ٤٣٥،و ٦١/٢. وغيرها.
[٤٢] – أنظر البحر المحيط ٩/٣.
[٤٣] – أنظر البحر المحيط ١٣٣/١، و ١٤٣، و ١٤٨، و٢٦٢، و ٤١٢، و ١٢٠/٣.
[٤٤] – أنظرالبحر المحيط ٤٠/١، و ١٢٣, و ١٢٥، و ١٣٥، و ٤٧٠.
[٤٥] – أنظر البحر المحيط ١٤٠/١، ٣٣٢، و ٣٩٤، و ٤١٨/٢.
[٤٦] – أنظر البحر المحيط ٢٥٢/١، و٣٠٧/٥, و ٦٩/٧.
[٤٧] – المصدرالسابق ج٢ص٢٧٥.
[٤٨] – المصدرالسابق ج٢ص ٥٣٠.
[٤٩] – البحرالمحيط ج٤ص٩٢.
[٥٠] – سورة البقرة: ٦.

[٥١] – انظر البحرالمحيط ج١ص ١٧٥، إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ص ٤٢؛ والكشاف ٤٢؛ و التبيان ٢٦/١.

[٥٢] – انظرالبحرالمحيط ج١ص١٧٥.

[٥٣] – سورة البقرة ١٧٧، سورة آل عمران ٤٧، النحل ٤٠، مريم ٣٥، يس٨٢، غافر٦٨.

[٥٤] – البحرالمحيط٥٣٦/١

[٥٥] – سورة البقرة: ٥٤.

[٥٦] – انظر البحر المحيط ٣٦٥/١.

[٥٧] – سورة النساء، الآية رقم ١

[٥٨] – سورة البقرة: ٢١٧.

[٥٩] – البحر المحيط ١٦٧/٣.

[٦٠] – البحر المحيط ٩٢/٤.

[٦١] – الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي( دراسة في تفسير البحر المحيط)، الدكتور عبدالصبور فخرالدين، ص٢٠١-٢٠٦.

[٦٢] – انظر البحر المحيط ١٣٩/٤-١٤٠.

[٦٣] – الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي، ص٢٠٣.

[٦٤] – انظر البحر المحيط ١٣١/١، وإعراب النحاس ١٦٩/١.

[٦٥] – سورة الفاتحة: ١

[٦٦] – هو:هارون بن موسى أبوعبدالله الأعور العتكى البصرى الأزدى مولاهم علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة مات قبل المائتين. أنظر النهاية ٣٤٨/٢.

[٦٧] – هو رؤبة بن العجاج التميمى الراجز من أعراب البصرة وكان رأسا فى اللغة ورؤبة بالهمز قطعة من خشب يشعب بها الإناء جمعها رئاب والروبة بواو: خميرة اللبن والروبة أيضا قطعة من الليل- توفى سنة خمس وأربعين ومائة – أنظر اليسير ١٦٢/٦، لسان الميزان ٢٦٤/٢، ومعجم الأدباء١٤٩/١١.

[٦٨] – أنظر البحر المحيط ١٣٢/١.

[٦٩] – سورة الفاتحة : ٣

[٧٠] – البحر المحيط: ١٣٢/١.

[٧١] – سورة يوسف ١١٠.

[٧٢] – انظر البحر المحيط ٨٥/٢.

[٧٣] – البحر ٢٣٠/٣. وانظر ٢٧٥/١.

[٧٤] – البحر المحيط ٤٢٩/١.

[٧٥] – انظر الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي ص١٢٢و١٢٣ .

[٧٦] – همع الهوامع ١٨٢/١.

[٧٧] – أنظر الهمع ١٤٧/٢.
[٧٨] – البحر المحيط ١١٣/٥.
[٧٩] – البحر المحيط ٢٠٦/٥.
[٨٠] – البحر المحيط ٥٠٣/١-٥٠٤.
[٨١] – البحر المحيط ٥١٦/٢.
[٨٢] – أنظرهمع الهوامع ٢٩٢/١.
[٨٣] – همع الهوامع ٢٩٣/١.
[٨٤] – همع الهوامع ٣٤٧/١.
[٨٥] – الهمع ٤٥٥/١.
[٨٦] – الهمع ٣٤/٢.
[٨٧] – انظر الهمع ٦٢/٢.
[٨٨] – الهمع ١٥٤/٢.
[٨٩] – الهمع ٢٩٥/٢.
[٩٠] – همع الهوامع ٢٦٤/١.
[٩١] – همع الهوامع ٢٦٧/١.
[٩٢] – انظر همع الهوامع ٣٣٨/١.
[٩٣] –نقلا عن مقدمة خزانة الأدب من طريق موسوعة علوم اللغة العربية ٢١٩/١-٢٢٠.
[٩٤] – ارتشاف الضرب ٣٨٧/١.
[٩٥] – انظرالاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان الأندلسي ص ١٣٧ ومابعدها.
[٩٦] – منهج السالك ص٢٣٠، نقلا من الاختيارات النحوية ص٣٩.
[٩٧]– البحرالمحيط ٣١٧/١.
[٩٨] – البحرالمحيط ١٣٣/٣.وانظر النهر الماد في حاشية البحر ١٢٧/٣-١٢٨.
[٩٩]– انظر البحر المحيط٣٤١/٤-٣٤٢.
[١٠٠] – انظر البحر المحيط ٣٦٩/٤.
[١٠١] – انظرالهمع٧٤/٢.
[١٠٢] – البحر المحيط ٢٢٩/١.
[١٠٣] – البحر المحيط ٢٩٢/٣-٢٩٣.
[١٠٤] – البحر المحيط ١٦٧/٥.
[١٠٥] – ارتشاف الضرب ٤١٤/١, وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٧/١.
[١٠٦] – همع الهوامع ٧٥/١-٧٦.
[١٠٧] – همع الهوامع ٨٥/١.

[108] – همع الهوامع ١٩٠/١.
[109] – التخرص: التظني والتكذب بالباطل( المعجم الوسيط ٢٢٧/١).
[110] – همع الهوامع ١٩٢/١.
[111] – همع الهوامع ٢٥٨/١.
[112] – همع الهوامع ٥٢٧/١.
[113] – المدارس النحوية ص ٣٢٢.
[114] – البحر ١٥١/١.
[115] – البحر ١٥١/١.
[116] – البحر المحيط ٤١/٢.
[117] – البحر المحيط ٤١/٢.
[118] – همع الهوامع ٣٨٧/١-٣٨٨.
[119] – همع الهوامع ٣٨٨/١.
[120] – انظر همع الهوامع ١٥٥/١.
[121] – همع الهوامع ١٧٤/١.
[122] – انظر البحر المحيط ٢٦٤/٢، و٤٩٥/٤، و ٢٥٧/٦، وانظر الأدوات النحوية في كتب التفسيرص٨٦-٨٧
[123] – همع الهوامع ٤٢٢/١.
[124] – همع الهوامع ١٨٥/١.
[125] – البحر المحيط ١٢٨/٣.
[126] – انظر همع الهوامع ٦٢/١.
[127] – همع الهوامع ١٥٥/١.
[128] – انظر همع الهوامع ١٥٧/١.
[129] – همع الهوامع ١٦٧/١.
[130] – انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٣٧/٣.
[131] – انظر شرح التسهيل ٣٩٩/٣.
[132] – انظر شرح التسهيل ٣٩٩/٣؛ والأشموني ٣٧/٣؛ والهمع ٣٩/٢.
[133] – انظر الإرتشاف ١٨٨٤/٤من طريق الاختيارات النحوية لأبي حيان في الإرتشاف ص٣٠-٣١.
[134] – انظر الارتشاف ١٥٨٦/٣من طريق الاختيارات النحوية ص٣١.
[135] – البحر المحيط ٣٢٠/٧.
[136] – البحر المحيط ٤٥٦/٤.
[137] – البحر المحيط ١٢٣/٢.
[138] – البحر المحيط ٢١٨/٤.

[١٣٩] – البحر المحيط ٤٥٨/١.
[١٤٠] – البحر المحيط ١٨٠/٣.
[١٤١] – البحر المحيط ١٦٤/٤.
[١٤٢] – البحر المحيط ٢١٤/٧.
[١٤٣] – البحر المحيط ٣٦/٢.
[١٤٤] – البحر المحيط ٣٤٩/٣.
[١٤٥] – البحر المحيط ١٥٥/٣.
[١٤٦] – انظرالهمع٣٦٨/١.
[١٤٧] – همع الهوامع ٣٩٨/١.
[١٤٨] – همع الهوامع ٤٦١/١.
[١٤٩] – الهمع ٣٥٤/٢.
[١٥٠] – ارتشاف الضرب ٣٨٨/١.
[١٥١] – البحر المحيط ١٩١/١.
[١٥٢] – انظر البحر المحيط٣٥/٢.
[١٥٣] – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون٤٥٩/١.
[١٥٤] – البحر المحيط ٤٩٥/١.
[١٥٥] – البحر المحيط ٧٨/٣.
[١٥٦] – ارتشاف الضرب ٣٨٥/١.
[١٥٧] – انظر الإرتشاف الارتشاف ١٤١٥/٣، و ٢٣٦٥/٥، ١٨٩٣/٤من طريق الاختيارات النحوية في الارتشاف ص٣٣.
[١٥٨] – البحر المحيط ٢٩١/١.
[١٥٩] – الضرائر: اختلاطِها والضرائرُ الأُمورُ المختلفة أَي عند اختلاط الأُمور. أنظر لسان العرب:(مادة ضررو مادة عكر).
[١٦٠] – البحر المحيط ٥٨٨/١.
[١٦١] – البحر الحيط ١٠٨/٢.
[١٦٢] – البحر الحيط ٤٣٦/٣.
[١٦٣] – البحر المحيط٦٣/٤.
[١٦٤] – البحر المحيط ٦٨/٧.
[١٦٥] – البحر المحيط ٤٢٤/١.
[١٦٦] – البحر المحيط ٧٥/٧.
[١٦٧] – انظر الاتجاه النحوي النقدي لدى أبي حيان ص٣٠٤-٣٢٠.